

قوانين . هراسيم . قرارات ، الخ .

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٢

بالترخيص للحكومة في أخذ مبلغ ٣,٦٥٠,٠٠٠ جنيه من فائض ميزانية سنة ١٩٤١-١٩٤٢ لسد الخسارة في عمليات التسليف على القمح وتصديره والتعويض

نحن فاروق الأول ملك مصر

بمجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُؤذن للحكومة في أن تأخذ من فائض حساب ميزانية ١٩٤١-١٩٤٢ مبلغ ٣,٦٥٠,٠٠٠ م. (ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف جنيه) لسد الخسارة في عمليات التسليف على القمح وتصديره والتعويض ابتداء من سنة ١٩٣٦ الى آخر سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ .

مادة ٢ - لكي وزير المالية تنفيذ هذا القانون .
نصم بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر طابدين في ٢٧ رجب سنة ١٣٦١ (١٠ أغسطس سنة ١٩٤٢)

فاروق

نصم حضرة صاحب الجلالة

نصم وزير المالية

نصم رئيس مجلس الوزراء

نصم كامل هاشم

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٢

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤١-١٩٤٢

نحن فاروق الأول ملك مصر

بمجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤١-١٩٤٢ اعتماد إضافي قدره ٧٨٠٠ ج. م (سبعة آلاف وثمانمائة جنيه) في الباب الثالث من القسمين المبينين بعد لمصروفات تنفيذ القانون رقم ٦١ الخاضع بتحديد المساحة التي تزوج قطناً :

٣٠٠٠ القسم ٦ وزارة المالية فرع ٢ مصلحة الأموال المقررة .
٥٠٠ » ٦ » » ٣ » المساحة والمناجم .

٣٠٠٠ القسم ٦ وزارة المالية فرع ٥ المطبعة الأميرية .
١٣٠٠ » ١٣ وزارة الزراعة .

لِيؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .
مادة ٢ - على وزيرى المالية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نصم بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر طابدين في ٢٧ رجب سنة ١٣٦١ (١٠ أغسطس سنة ١٩٤٢)

فاروق

نصم حضرة صاحب الجلالة

نصم وزير الزراعة

نصم وزير المالية

نصم رئيس مجلس الوزراء

نصم كامل هاشم

نصم مصطفى النحاس

قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢

بتحسين الصحة القروية

نحن فاروق الأول ملك مصر

بمجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُنشأ بكل مجلس مديرية إدارة صحية وأخرى هندسية يناط بها العمل على ترقية المستوى الصحى العام في القرى الواقعة في زمام المديرية .
لِيُتحقق لهذا الغرض يجب على مجلس المديرية أن يشرع فوراً في فحص حالة كافة القرى فحصاً شاملاً لاكتشاف العيوب الصحية الموجودة بكل منها واقترح ما يرى من وجوه الإصلاح لملافاة تلك العيوب .

لِيُجيب أن يتم هذا الفحص في مدى سنة على الأكثر لكافة القرى على أن يجرى التفيتش بعد ذلك على كل قرية بصفة منتظمة لاكتشاف أية عيوب أخرى والعمل على ملاقاتها .

مادة ٢ - فتح عدم الإخلال بالقوانين واللوائح الصحية المعمول بها تشمل مشروعات الإصلاح القروى كل ما من شأنه تحسين الصحة القروية وحماية القرويين من الأمراض وخاصة المسائل الآتية :

(١) تلوين المياه الصالحة للشرب ولأغراض الأخرى وذلك بإنشاء عمليات مياه صفرى حيثما كان ذلك ممكناً أو إمداد القرى القروية من المدن بمياه منها أو تحسين وحماية موارد المياه الموجودة لحين تدبير مورد عمومى آخر .